

## اللغة الفلسفية العربية معوقاتنا وشروط بنائها السوي

لا يزال عدم الصلة المباشرة بأصول الفكر الفلسفي جوهر المعضلة التي يعاني منها فكرنا الحالي رغم قرني النهضة. وقد واصل فكرنا خلال القرنين الأخيرين خطأ فلاسفتنا الأوائل مضاعفًا. فهو لا يزال مستندًا إلى الترجمات الوسيطة. كما لا يزال أغلب مفكرينا يعتقدون القول الفلسفي عامة، والقول العلمي خاصة، قولًا مطلق الجزم والحسم فيأخذون النظريات والمذاهب حقائق نهائية، إلى حد اعتبار الأيديولوجيات علمًا. وفضلاً عن كون فلاسفة القرون الوسطى المسلمين كلهم ودون استثناء كانوا غير مباينين بلغة النصوص التي يعملون عليها شرحًا وتأويلًا بمن فيهم الشارح الأكبر<sup>(1)</sup> ظل أغلبهم يظن أن الفلسفة بلغت الحقيقة

(1) وهذه حقيقة تاريخية لا يشكك فيها أي دارس لأعمال الفلاسفة العرب في القرون الوسطى. فالكندي لم يتجاوز دوره تحرير نصوص المترجمين وصياغتها صياغة عربية سليمة. وهذه وظيفة لا تحتاج إلى علم باللغة اليونانية المترجم منها، بل يكفي فيها العلم باللغة المترجم إليها لأنها مثل عمل المراجع عند الناشرين. وبعض المصطلحات التي نجدها في كتاب الحروف لا تعني أن الفارابي على علم باليونانية. ولم تكن ظاهرة الوساطة =

خاصة بالعرب والمسلمين. فاللاتين كذلك لجأوا إليها. إذ إن العربية أدت عندهم دور السريانية عندنا في الوساطة بين اللغة الغاية واللغة البداية. كما أن محاولات التخلص من الوساطة العربية عند اللاتين لم يكن بدافع علمي أو نقدي للترجمة كما قد يدعي البعض، بل بدافع عقدي. فالتخلص من دور الفكر العربي والمسلم علته تصورهم مميزات الفلسفة العربية المنافية لدينهم ناتجة من إسلام أصحابها، لا لكون الفلسفة التي في كتاباتهم فلسفة. والعامل العقدي أثر عندنا في البداية سلباً للرد على التوظيف الباطني للنظريات الفلسفية إلى أن تجاوز الفكر الفلسفي منزلة الموجود الهامشي، وبدأ يصبح إيجابياً، وخاصة بفضل تأهيل الغزالي إياه من خلال تصعيد الرد إلى مستوى العلاج الفلسفي، إذ إن اعتراضات الغزالي على الميتافزيقا هي عينها الاعتراضات التي قضت عليها وعلى استعمالها الثيولوجي، ولو بعد أمدٍ طال ثمانية قرون (من تهافت الفلاسفة في نهاية العاشر إلى نقد العقل الخالص في نهاية الثامن عشر).

وقد كان أغلب المترجمين في البداية من النخب التي لم تسلم، وأغلبها من مسيحيي الشرق بصورة خاصة لتوسط السريانية لغة الفلسفة عند النخب الفلسفية والدينية قبل تصدُّر العربية لهذا الدور بالتدرج. وقد حصل ذلك بفضل تحييد العامل العقدي بسبب موقف الإسلام من ممثلي الدينين الكتابيين والدينين الطبيعيين، أعني قبل تحريف الفقهاء لهذا الموقف. ذلك أن الفقهاء جعلوا هذا الذي يرمز إليه «مفهوم» الذمة إلى أساس للتمييز العنصري، بدل أن يبقى كما هو في الأصل أساساً لرعاية الأقليات واحترام حقوقهم في دار الإسلام. لذلك فإن كل كلامي على الإسلام، لا أقصد هذا الإسلام الذي حوله الفقهاء إلى ملة من بين الملل، بل الإسلام من حيث هو ما بعد الملل. فنصه الأساسي استعراض نقدي للتجربة الدينية البشرية ومحاولة لتأسيس دين الفطرة الكوني منهيًا المقابلة بين الدين المنزَّل والدين الطبيعي كما يرمز إلى ذلك ختم الأول وفتح باب الاجتهاد اللامحدود في الطبيعة والتاريخ وجمع الحج بين المنزَّل والطبيعي من المشاعر.

النهائية «ولم يبقَ إلا أن تعلم وتتعلم»<sup>(1)</sup>. فكان فعلهم ذلك أدهى مما فعله أصحاب العلم المزعوم دينياً، والمظنون قطعياً لا يقبل النقاش، تأسيساً لسلطانهم على قدسية موضوع اختصاصهم<sup>(2)</sup>.

= ويمكن أن نمثل لدافع حركة العودة إلى النصوص الأصلية عند الغربيين قبيل النهضة بما يشبه ما يسمى بحركة إحياء العلوم عندنا خلال الصحوة. فهي من جنس السعي إلى تحرير العلوم والفلسفة مما ينسب إلى عقائد الوسطاء. لكن هذا التوجه انحط عندهم (تمسيح الفلسفة) كما هو في صدد الانحطاط عندنا لما تحول إلى أسلمة المعرفة. وكنا قد كتبنا ضد هذا التوجه لأنه بدل السعي قدر الجهد لتحرير الفكر من الأدلجة بات في النهاية أدلجة نسقية باسم الرد على البعد العقدي المنسوب إلى أصحاب الإبداعات الغربية. وبذلك يصح ما عجز الغرب عن تخليص المعرفة منه لجعلها موضوعيه قدر المستطاع هو ما يريد أصحاب إسلامية المعرفة جعله مطلباً ينبغي تحقيقه لأسلمة المعرفة فيصبح البعد العقدي جزءاً مطلوباً إدماجه في العلم والفلسفة المؤمنين، بدلاً من أن يكون جزءاً مطلوباً التخلص منه شرطاً في الموضوعية العلمية والفلسفية الممكنة قدر المستطاع. وهذا لعمرى من أسخف المواقف المعرفية. وليس هو من الإسلام في شيء، الإسلام الذي يعتبر الحقيقة ضالة المؤمن أنى وجدها قال بها.

(1) الفارابي، الحروف تحقيق محسن مهدي، دار الشروق بيروت 1967، الباب الثاني، فصل الصناعات القياسية.

(2) إن ظن علماء الدين علمهم دينياً فيه مغالطة لعل أحسن أدلتها الترجمة الإنجليزية لاسم كلية العلوم الدينية والإنسانية في الجامعة الإسلامية العالمية. فهم انتقلوا من التسمية بالإضافة «علوم الوحي» Knowledge of Revelation إلى التسمية بالنعته Revealed Knowledge، فبات العلم علماً موحى به، وليس علماً بالوحي. وهذا الخطأ يتبين سخفه بمجرد القول إن علم الطبيعة علم طبيعي إذا لم يكن القصد بالذات نفي كونه =

والعلاج هو طبعاً من جنس ما تنبّه إليه الكثير، كما يرمز

= موحى به، والزعم بأنه من جنس موضوعه. فقد يقبل الإنسان أن تنقل العامة قدسية الموضوع (الدين) إلى العلم (علم الدين)، فيصبح علم القيم على هذا العلم بديلاً من الموضوع. أما أن يعتمد رجال الدين على هذا النقل، فيصبحون هم أيضاً يتصورون علمهم دينياً مثل موضوعه فهذا هو السر في موت علمهم وقتل كل إبداع في حضارتنا منذ أن أصبح العلم مظنوناً قطعياً والسؤال حراماً. ولهذا السبب ألغى الإسلام كل إمكانية لمثل هذا الانقلاب. فهو لا يعتبر علم الدين علماً دينياً لكونه ليس مختلفاً عن العلم العادي. وكفي دليلاً على ذلك نفي الحاجة إلى مؤسسة لها هذا السلطان (الكنيسة والكهنوت). لكن ذلك لم يمنع رجال الدين المسلمين من فرض ما يقوم مقام المؤسسة الدينية بهذا المعنى. والأمر صريح عند الشيعة، لكنه خفي عند السنة. فكلا المذاهبين أوجد مؤسسة وسيطة بين المؤمن وخطاب ربه. والغريب أن ثورة ابن تيمية ضد هذه المؤسسة الوسيطة باتت هي بدورها مصدر المأسسة شبه المطلقة للوساطة إلى حد العودة إلى ثنائية الفرعون والهامان في النظام الوهابي، فصار الأمر نظاماً بوليسياً مزدوجاً: بوليس الأمراء وبوليس العلماء. وبدل أن يكون ولاة الأمر ممثلي خلفاء الله باتوا وسطاء بينهم وبين الله في الرزق المادي (الذي استبد به الأمراء) والرزق الروحي (الذي استبد به العلماء). ثم عمّ الأمر بعد أن صار للعلمانيين ما يشبه ما للأصلايين: علم كلام فلسفي (يدجل أصحابه باسم الديمقراطية الشعبية سابقاً، وباسم الديمقراطية البورجوازية حالياً) نظير علم الكلام الديني (يدجل أصحابه باسم الخلافة الراشدة سابقاً وباسم الأمة الراشدة حالياً). ففقدنا الأمراء والعلماء بسبب كل هذه الأدواء، ولم يبقَ منهم إلا البلاء. فأصبح للنخب العلمانية الوظيفة نفسها التي للنخب الأصلانية. والفرق الوحيد بين الفريقين هو أن دجالي العلم الديني يستندون إلى أشباه أمراء الجيوش استناد دجالي العلم الأخرى إلى أشباه أمراء القبائل.

إلى ذلك أصحاب المبادرة التي تمثلها مجلة «الفلسفة»<sup>(1)</sup>، والتي أعتقد أن بدايتها واعدة. فهو يقتضي محاولة التخلص من اللغات الوسيطة أداة اتصال، والتركيز على فلسفة مبدؤها السعي إلى تجاوز السداجة الفلسفية القائلة بالعلم الخاتم أو الميتافيزيقا موقفاً معرفياً<sup>(2)</sup>. والتحية الواجبة لهذا المسعى مصدرها أن

(1) أهداني أحد الأصدقاء في ندوة جمعية الفلسفة المصرية الأخيرة (القاهرة: نهايات تشرين الأول/ نوفمبر 2003) نسخة من العدد الأول من دورية بعنوان (فلسفة) تصدر في بيروت عن جمعية اللقاء الفلسفي (العدد الأول خريف 2003). وقد أسعدني طموح أصحابها الشبابي الذي تعبر عنه نواياهم الجياشة حول استئناف بكر يحرك الفكر الفلسفي ترجمة وإبداعاً، خاصة وهم قد واصلوا سعيهم مباشرة بما كان يعد إلى زمن ليس بالبعيد بؤرة الفكر الفلسفي الحديث المتأخر والمعاصر (الفلسفة الألمانية عامة، ومدرسة هايدغر خاصة) لتجنب خطأ الاتصال الأول بيورته اليونانية عندما تعددت الوسائط، ولم تشفع بالعودة إلى الأصول.

(2) يمكن أن يوجد دين منزّل خاتم. لكن لا معنى لعلم خاتم. فالدين المنزل الخاتم ختم للتنزيل. ومن ثم فهو بداية لعلم منه بديل. فيكون بذلك بداية للاجتهاد اللامحدود في الطبيعة والتاريخ، حتى ولو أساء علماء السوء ذلك، فآل بهم الجبن العقلي إلى حصره في الفقه وأصوله وفي حدود الآليات المنهجية. ولم يفهموا العلة التي لأجلها صار الخطأ فيه مأجوراً تبرئة للمغامرة العقلية وتشجيعاً على طلب الحق. ولم يفهموا أن ختم الوحي هدفه تخليص الإنسانية من كل ادعاء للعصمة في المعرفة مهما تحايل المتصوفة وأدعوا من ولاية بديل يكون صاحبها وصياً على العقول بزعم علم متعالٍ عليها من طبيعة أخرى بعد حصر العقل في ما يسمى الآن بالمركزية المنطقية كأن جميع التعابير الأخرى ليست من منتج العقل البشري. إن ختم الوحي تأسس للعلم والعمل الاجتهاديين بطريقتي التواصل بالحق والتواصي بالصبر وبمعيار التصديق والهيمنة كما سيأتي =

شرح. أما الزعم بوجود علم خاتم فهو عين النفي للعلم الذي أسس له ختم الوحي. ختم الوحي بداية العلم الاجتهادي والتحرر من كل سلطان روحي. تلك هي الثورة المحمدية. وكل فقيه يزعم غير ذلك يعود إما إلى المسيحية أو إلى اليهودية أو إلى الصابئية أو إلى المجوسية أو إلى الاتحاد بين فرعون وهامان. ومن ثم فهو يعمل بنقيض ما تدعو إليه سورة آل عمران التي نجد فيها تحرير العقل الإنساني من التحريف (تأسيس عبادة الطاغوت بتحريف الحق الذي أنزل به الكتاب) ومن الجاهلية (تأسيس الطاغوت بتحريف الحق الذي خلق عليه الحكم).

إن ختم الإسلام الأديان هو عينه اعتبار الفطرة المتطابق بين ما يدعو إليه الكتاب من مواقف بحسب أجناس القيم وما يوصل إليه الحكم (= الحكمة أحياناً) من حلول وعلاج للموضوعات النظرية والعملية لتنظيم الحياة البشرية من خلال علم شروط التعامل مع البشر في صراعهم من أجل القيم الخمس والعمل بها. فالبشر يلتقون بفضل القيم الخمس ويتصارعون من أجل حيازتها والاستمتاع بها: قيم الذوق (أساس الحياة العاطفية عامة ومؤسسة التربية خاصة)، وقيم الرزق (أساس الحياة المادية عامة ومؤسسة الاقتصاد خاصة)، وقيم النظر (أساس الحياة العقلية عامة ومؤسسة التعليم خاصة)، وقيم العمل (أساس الحياة الجماعية عامة ومؤسسة الدولة خاصة) وقيم الوجود (أساس الحياة بإطلاق أو ما يضيف المعنى على القيم السابقة ومؤسسة المعبد خاصة). وتلك هي موضوعات القول القرآني من حيث النظر والعمل شرطين لتنظيم اللقاء بفضل تلك القيم والصراع من أجلها.

وقد جاء نفي تأليه عيسى غاية لنقد السلطان الروحي الذي يؤسسه المحرفون فيكونون مع أصحاب السلطان المادي معنى الطاغوت الذي اعتبر القرآن الكريم الكفر به شرط الإيمان لكونه شرط حرية المعتقد: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة 256). فكانت الحجة هي =

المحاولة تهدف إلى تجاوز ما غلب إلى حدّ الآن، أعني شروع المنتبهين إلى المسألة في ممارسة الحل على المستوى الشخصي لا غير. ذلك أنه قلّ أن تجد فيلسوفاً عربياً اليوم جاهلاً بلغات الفلسفة الحديثة والمعاصرة، لأن أغلبهم حصلوا معرفتهم بالمضمون الفلسفي من طريق اللغات الأجنبية بحكم تعلمهم خارج الوطن، أو في أثناء فترة الاستعمار التي كانت لغة التدريس فيها هي لغة المستعمر<sup>(1)</sup>.

= بيان التناقض بين هذا التأليه والنبوة: ﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكُتُبَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (آل عمران 79). والتحريف غير ممكن من دون ادعاء العلم المطلق بالمقاصد الإلهية التي يزعم المؤولون معرفتها: لذلك فقسم السورة الأول (المئة آية الأولى وقلبها الآية 7) يحدد مفهوم التأويل المؤدي إلى هذه النتيجة النظرية: تأليه رجال الدين أنفسهم ليسودوا على الأرواح. وقسمها الثاني (المئة آية الثانية وقلبها الآية 154) يحدد مفهوم الجاهلية المؤدي إلى نتيجة عملية مناظرة في الاستسلام للدهر من خلال التحجج به لرفض العمل الجهادي. والغريب أن الأمرين يجتمعان عند زاعمي العلم المطلق لتأويل آيات الله الكونية والشرعية ودعاة الاستسلام للطاغوت والدهر: التصوف المتفلسف.

(1) وهي لا تزال كذلك في أغلب البلاد العربية التي حافظت على تدريس الفلسفة. لذلك فقد فشلت كل محاولات الترجمة لاستغناء أهل الاختصاص عنها، ولعدم الحاجة إليها في التعليم الجامعي، إذ إن النص الفلسفي باللسان القومي لم يصبح أمراً مطلوباً في المساقات الرسمية، فضلاً عن عدم تشجيع البيئة المحافظة كل خطاب قد يجادل في ما يتصورونه من قطعيات الفكر الديني الذي لا يزال سائداً بين أصحاب الكلمة الفصل للفقهاء الذين يكادون يقتلون بسياسة سد الذرائع كل اجتهاد وجرأة فكرية في =

تتمثل أهمية مشروع هذه المجلة في كون أصحابها يحاولون تجاوز هذا المستوى الشخصي إلى تشريح المعضلة الحقيقية التي تعاني منها الفلسفة العربية المعاصرة بتأسيس ما يشبه مدرسة فكرية ندعو لها بالنجاح في مستويي التنظير والممارسة. ولذلك فسنعبر هذا المشروع خطوة مباركة ننتهز إعلانها عن نفسها وعن بواكير اجتهاداتها مناسبة لتقويم فلسفة الترجمة الفلسفية التي غلبت على محاولات الفكر العربي منذ الشروع في النهضة، وخاصة ترجمة النصوص الألمانية، متبعين خطة ذات مرحلتين، وأولاهما تناقش خصائص حركة الترجمة الفلسفية العربية الحالية

= مجالات القيم الذوقية والرزقية والنظرية والعملية والوجودية. وأغلب الفقهاء يتصورون علم الأحكام الشرعية كافيًا، في حين أن علم الأحكام يشترط ضربين من العلوم التي من دونها تتحول الأحكام الشرعية إلى قتل الحياة الجماعية. فأما الضرب الأول فهو علم الأدوات اللسانية بكل أصناف علومها والمنطقية بكل أصناف علومها والعلم الموحد لها، أعني علم استعمال هذه العلوم للفهم، أو إن شئنا علوم تأويل الأدوات الرمزية المعبرة عن العمران البشري لسانًا ومنطقًا. وأما الضرب الثاني فهو علم الموضوعات التي تتعلق بها الأحكام وهي نوعان يوحد بينهما ثالث. فهو علوم الموضوعات بعدة العلوم التي اكتشفها العقل الإنساني من حيث هي طبيعية ومنها الإنسان والعمران، ثم من حيث هي إنسانية أو علوم مواقف الإنسان الواعية وغير الواعية الفردية والجماعية من تلك العلوم ومن موضوعاتها في خلال التعامل البشري بها أو الصراع عليها، ثم العلم الموحد بين الوجيهين، أعني علوم تأويل الغايات التاريخية للعمران البشري. فمن دون هذين النوعين من العلوم المساعدة منهجيًا ومعرفيًا، ومن دون محاولة تحقيق التوافق بينها يمتنع على المشرع أن يشرع سواء كان شرعه وضعيًا أو دينيًا، لأنه من دونهما يصبح رميًا في عماية.



بالاعتماد على مثال من مجلة (الفلسفة)، والثانية تبحث في العمق مسائل الترجمة الفلسفية عامة بعد تمهيد عام حول مفارقات المناخ الفكري السائد على الفكر الفلسفي العربي الحالي وأدواء حركة الترجمة الناتجة عنه:

تمهيد ناقش فيه مسألتين وردتا عرضاً في العدد الأول من المجلة، هما ما ينسب إلى هيغل من موقف من التنوير، وما ينسب إليه من تعجب إذ تتوسل الفلسفة اللسان العربي وينتهي بتصنيف أدواء حركة الترجمة العربية الحديثة.

### المرحلة الأولى

I - أولاً: التمثيل لخصائص حركة الترجمة الفلسفية في الحقبة العربية التي نطلق عليه اسم النهضة من خلال مناقشة مثال من ترجمة الأستاذ وهبة لنقد العقل الخالص.

II - ثانياً: مقارنة ضروب الإفادة بين العربية والألمانية من خلال الكشف عن بعض آليات الأداء اللساني العربي والألماني.

### المرحلة الثانية

III - ثالثاً: محاولة تطبيقية لتحديد العقبات الزائفة في الترجمة من خلال بعض النصوص من الزمان والوجود، مع المقارنة بين الترجمة الإنجليزية والترجمة العربية الممكنة للنماذج نفسها.

IV - رابعاً: طبيعة العقبات التي تعترض فعل الترجمة من خلال العلاقة بين التعبير اللساني المحدود بالثقافة والتعبير الكوني المتجاوز لكل ثقافة.

